Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

واقع الشمول المالي في المغرب العربي

-دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب-

The Reality Of Financial Inclusion In Arab Maghreb Countries

Algeria, Tunisia and Morocco-:-Comparative study

آسيا سعدان Assia Saadane / نصيرة محاجبية Nassira Mehadjbia

جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر University 8 may 1945-guelma, Algeria

saadane.assia@univ-guelma.dz

جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر University Ali Lounici- Blida2, Algeria

hanenmhadjbia @yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2018-07-23 تاريخ القبول : 2018-09-03

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي، من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي، ركائزه وأهميته، إلى جانب تحليل المؤشرات الجزئية له في دول المغرب العربي ومقارنتها ببعضها البعض.وقد توصل البحث إلى وجود تفاوت بسيط بين دول المغرب العربي فيما يتعلق بالمؤشرات الجزئية للشمول المالي ما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيمه ورفع مستوياته.

كلمات مفتاحية:

الشمول المالي، الحسابات البنكية، الادخار، الاقتراض، التثقيف المالي.

تصنيف JEL : G20, E58.

Abstract :

The aim of this study is to shed the light on the reality of financial inclusion in the Arab's Maghreb Countries by studying the concept of financial inclusion, its pillars and its importance as well as the analysis of the partial indicators in the Arab Maghreb countries and comparing them with each other .

The study found a slight discrepancy between the Arab Maghreb counties concerning the partial indicators of financial inclusion that classified them within the average financial inclusion countries. The fact that reveals the necessity to activate some mechanisms that have the ability to strengthen and upgrade its levels.

Keywords:

Financial inclusion; bank accounts; saving; borrowing; financial education.

Jel Classification Codes: G20, E58.

مقدمة:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية

زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي.

وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي، والتي سينعكس أثرها الإيجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الأفراد ومن ثم على الدول ككل.

وعلى غرار جميع الدول وضعت دول المغرب العربي استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح لها بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتها المالية الخاصة.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **ما هي مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي؟ وما مدى تفاوتها في تحقيقه؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نضع الفرضيتين التاليتين:

- ارتفاع مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي.
- يوجد تقارب بين مستويات الشمول المالي في دول المغرب الغربي.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد مفهوم دقيق للشمول المالي والوقوف على أهميته.
- تحليل واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي ومقارنة مستوياته.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها أولا من معالجتها لموضوع جد حساس وهو الشمول المالي لدول المغرب العربي باعتباره يعكس إلى حد بعيد سلامة المؤسسات المالية الموجودة وقدرتها على تلبية احتياجات الأفراد من الناحية السعرية ومن ناحية محاكاة احتياجاتهم الخاصة بنوعية الخدمة في حد ذاتها، وثانيا لمعالجتها لأحد أهم المواضيع التي باتت تؤرق السلطات الجزائرية ألا وهي امتصاص السيولة المتداولة والمكتنزة خارج القطاع الرسمي.

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي عند جمع المعلومات من خلال البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب، المجلات الاقتصادية، والبحوث الأكاديمية والتقارير المنشورة من قبل مواقع الإنترنت للحصول على المعطيات الرقمية في شكل سلاسل زمنية غطت السنوات 2011، 2014 و2017 والمتوفرة أساسا بتقارير البنك الدولي وتنظيمها في شكل جداول وتحليلها.

2. ماهية الشمول المالي:

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح ومتعلقاته الرئيسية.

1.2 مفهوم الشمول المالي:

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الدولية ومن قبل المختصين الماليين على حد السواء، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب في مجملها في إطار واحد، حيث يقصد بالشمول المالي إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية[1].

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم –المعاملات،

المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"[ii].

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: "الحالة الذي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار منسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء"[iii].

كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[iv].

ويقصد بالشمول المالي أيضا إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية[v].

في هذا الصدد، هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات. قد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية. القضية الرئيسية هنا هي أن عدم وجود شمول مالي ربما يعزى إلى نقص الطلب على الخدمات المالية أو وجود بعض العوائق تعيق وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات[vi].

2.2 ركائز تعزيز الشمول المالي:

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز نلخصها فيمايلي:

أ- دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له،

- **بيئة تنظيمية:** توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي؛ من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛
- **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص التمويل المتناهي الصغر. بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لقوانين الدولة؛
- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب؛ بما يضمن استمرار تقديم الخدمات الملية؛

- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية،و كذلك الدفع عبر الهاتف المحمول؛ وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى؛

- **توفير قواعد بيانات شاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية ِوحماية حقوق كل منهم[vii].

ب- حماية المستهلك: يقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء العملاء في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات، التي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي بما يضمن حصول هؤلاء العملاء على حقوقهم دون انتقاص وعدم الإضرار بمصالحهم، ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية. وترتكز حماية المستهلك على عدة نقاط أهمها:

- **المعاملة بعدل ومساواة:** يتعين على البنوك، وخلال جميع مراحل تعاملها مع العملاء، مراعاة أن تتسم تعاملاتها بالعدل والمساواة والإنصاف الأمانة وأن تحرص على جعل هذا المنهج جزءا من قواعد الحوكمة لديها. كما يتعين عليها أن تعطي مزيدا من الاهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء محدودي الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة دونما تمييز بين الجنسين.

- **الإفصاح والشفافية:** يتعين على البنوك أن توفر لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم، على أن تتسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة، وبما يكفل إطلاع العملاء على المزايا والمخاطر، بشفافية ووضوح، و على ألا يتحمل العملاء العناء في سبيل الحصول على تلك المعلومات.

- **التوعية والتثقيف المالي:** يتعين على البنوك أن تضع الخطط والبرامج والآليات المناسبة لتطوير ونشر المعارف المالية والبنكية لعملائها الحاليين والمحتملين، والسعي لرفع مستوى الوعي والتثقيف لديهم، بما يمكنهم من التعرف على كافة الجوانب المتعلقة بما يقدم إليهم من خدمات أو منتجات بنكية، ومن ثم المساعدة في اتخاذ قرارات مدروسة، وتوجيههم إلى الجهة المناسبة التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات الإضافية إذا كانت لديهم حاجة إليها. ويتعين على البنوك تعريف العملاء بحقوقهم ومسئولياتهم وخاصة العملاء الأفراد محدودي الدخل والتعليم.

- **السلوك المهني:** يتعين على البنوك أن تحرص على ممارسة وأداء عملها بأسلوب مهني مسئول آخذة في الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة للعملاء في كافة مراحل تعاملهم مع البنك باعتباره مسؤولا عن حماية العميل فيما قدم إليه من خدمات أو منتجات بنكية. ويأتي على قمة هذه السلوكيات النزاهة والمصداقية والتحقق من مناسبة الخدمات والمنتجات المطروحة للعميل لإمكانياته وقدراته واحتياجاته، مع التأكد من

توافر التدريب الكافي لموظفي البنك الذين يتواصلون مع العملاء ويقدمون الخدمات البنكية لهم.

- **حماية العملاء ضد الاحتيال المالي:** يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، وذلك من خال وضع أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة التي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية، والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغيرات في الأساليب الاحتيالية.

- **حماية الخصوصية وسرية المعلومات:** يتعين على البنوك وضع الأنظمة الرقابية والآليات والسياسات التي تكفل حماية المعلومات المالية والشخصية لعملائها، فجميع التعاملات مع البنوك تتمتع بسرية ولا يجوز الاطلاع عليها أو كشفها إلا وفق ما ينظمه القانون والتشريعات السارية، وعلى البنوك توفير الأنظمة الآمنة للتعاملات الإلكترونية.

- **معالجة شكاوى وتظلمات العملاء:** يتعين على البنوك إعطاء العناية الكافية لمعالجة شكاوى العملاء وتظلماتهم بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة، وأن تتأكد من قيام وحدة شكاوى العملاء لديها بمسئولياتها بفعالية، في ظل وجود آليات واضحة ومحددة لمتابعة ومعالجة تلك الشكاوى دون تأخير، وأن يتم إعطاء وحدات شكاوي العملاء العناية و الإشراف المناسبين من مجالس إدارات البنوك، وأن تكون لدى البنوك آلية داخلية لحل النزاعات مع العملاء[viii].

ج- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء:** لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات، وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء.

د- **التثقيف المالي:** يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك[ix].

3.2 أهمية تعزيز الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:

أ- **المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** ستساهم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي، بحيث ستنعكس الآثار الإيجابية للمساواة والمستوى

المعيشي الأفضل ضمن هذه الإستراتيجية ضمن العديد من المحاور منها:

- حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييدا مالياً، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.

- بتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وذلك بتقليص الهوة بين تمويلهما بما يساهم إيجابا بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع.

- وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في الدولة، بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا في تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الدولة[x].

ب- تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

ج- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

د- أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي[xi].

3. واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي:

تعتبر دول المغرب العربي من بين الدول العربية التي تتمتع بمعدلات شمول مالي متوسطة تتروح ما بين 24 % و62% حسب دراسات البنك الدولي، إلا أن مجال هذه النسبة واسع مما يدفعنا إلى البحث عن تطور الشمول المالي في هذه الدول خلال عدة سنوات.

وكون البنك الدولي يعتمد في قياس الشمول المالي في الدول على عدة مؤشرات، سوف نقوم خلال هذه الدراسة بتحليل المؤشرات الجزئية والتي تتمثل في:

1.3 المؤشر الأول: استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية: والذي يرتكز على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب في المؤسسات الرسمية، والجدول الموالي يرصد تطور نسبة هذه الحسابات خلال ثلاث سنوات في دول الدراسة.

الجدول رقم01: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

	المجموع			الذكور			الإناث		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الجزائر	33,3	50,5	42,8	51	66	59	20	38	29
تونس	**32,2**	27,4	37	41	34	46	26	21	28
المغرب	39	/	29	52	/	41	26,7	/	16
العالم العربي	22	30	37	30	38	48	14	22	26

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux:

- The Global Findex Database, World Bank Group:

https://globalfindex.worldbank.org/

-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

- تزايد معدل الشمول المالي في المنطقة العربية خلال السنوات 2011، 2014 و2017 حيث نجد أنه خلال سنة 2011 كان حوالي 22% فقط من السكان الذين يفوق سنهم 15 سنة يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية وانتقلت هذه النسبة إلى 30% سنة 2014 وإلى 37% سنة 2017.

- يوجد فروقات بين دول المغرب العربي في معدل الشمول المالي المسجل حيث حققت الجزائر أكبر معدل خلال السنوات الثلاث سنة 2014 قدر بـ 50,5% مقارنة بـ 37% لتونس سنة 2017 و39% للمغرب سنة 2011.

- تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الثلاث وبالنسبة لجميع الدول، فبالنسبة للجزائر سجل ارتفاعا محسوسا من 33,3% سنة 2011 إلى 50,5% سنة 2014 وسرعان ما تراجع إلى 42,8% سنة 2017، أما بالنسبة لتونس فقد سجل ارتفاعا من32,2% إلى 27,4% إلى 37% خلال السنوات 2011 و2014 و2017 على التوالي، في حين انخفض في المغرب من 39% سنة 2011 إلى 20% سنة 2017.

- ارتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب النساء خلال السنوات الثلاث ولجميع الدول حيث تصل إلى أعلى معدل لها سنة 2014 والمقدر بـ 38% وهو يمثل تقريبا أدنى معدل شمول مالي عند الذكور، وهو ما يعكس اتساع الفجوة في نسب الوعي المالي بين الذكور والإناث، وتعتبر الجزائر أكثر تحقيق لمعدلات الشمول المالي سواء عند الذكور أو الإناث مقارنة بدول المغرب العربي، وتتفوق أيضا في نفس الوقت على متوسط معدل الشمول المالي للدول العربية.

يعود هذا التذبذب الذي سجله معدل الشمول المالي في الدول خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب وانخفاضه بالنسبة لتونس أساسا إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

وتشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات المغربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والبنكية. فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عاماً. ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول المغربية على غرار الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ25 عاما، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسّر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول المغربية.

يُظهر الجدول رقم (02) ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الدول العربية بشكل ملحوظ عندما يُحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـ25 عاما[xii]، وتبقى الجزائر في الصدارة من حيث ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم 02: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة

	المجموع		
	2011	2014	2017
الجزائر	39,7	57	49
تونس	/	30	40
المغرب	41	/	32

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux:

- The Global Findex Database, World Bank Group:

https://globalfindex.worldbank.org/

-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

2.3 المؤشر الثاني: الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: ويقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، وتلخص نتائج مقارنة دول المغرب العربي في الجدول التالي.

الجدول رقم 03: نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

	المجموع		
	2011	2014	2017
الجزائر	4,3	13,8	11,4
تونس	05	10,3	18,3
المغرب	12,2	/	6,3

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux:

- The Global Findex Database, World Bank Group:

https://globalfindex.worldbank.org/

-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا لكل من الجزائر وتونس، حيث تفوقت الجزائر على تونس خلال السنتين 2011 و2014 مسجلا ما قيمته 13,8%، إلا أنه واصل الارتفاع بالنسبة لتونس ليصل إلى 18,3% وهي أكبر قيمة محققة خلال الفترة في حين تراجع في الجزائر إلى 11,4% ويرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلا توجيه الأفراد لجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار والضرائب نظرا لانخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات في الجزائر، في حين نجد أن المؤشر سجل انخفاض في المغرب من 12,2% سنة 2011 إلى 6,3% سنة 2017.

وبصفة عامة يمكن القول أن ارتفاع مؤشر الادخار مرده الأساسي هو محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من العملاء من خلال تحسين خدماتها كميا ونوعيا خاصة في ظل ما يعرف بالتكنولوجيا البنكية.

3.3 المؤشر الثالث: الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: ويقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية، وتلخص نتائج مقارنة دول المغرب العربي في الجدول التالي.

الجدول رقم 04: نسبة الاقتراض في المؤسسات الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

	المجموع		
	2011	2014	2017
الجزائر	01,5	2,2	05
تونس	3,2	08	11,7
المغرب	4,3	/	2,6

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux:

- The Global Findex Database, World Bank Group:

https://globalfindex.worldbank.org/

-The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا لكل من الجزائر وتونس، حيث سجلت تونس أكبر قيمة للمؤشر حيث انتقل تدريجيا من 3,2% إلى 08% إلى 11,7% خلال السنوات 2011 و2014 و 2017، في حين تبقى قيمته منخفضة في كل من الجزائر والمغرب، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة في كل من الجزائر والمغرب – رغم تسجيله ارتفاعا في الجزائر- حيث انتقل من 3,2% سنة 2011 إلى 11,7% سنة 2017 في الجزائر، أما في المغرب فقد انخفض من 4,3% سنة 2011 إلى 2,6% سنة 2017، مما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه أساسا إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع.

وبناءا على دراسة رتبت فيها 14 دولة عربية من حيث المؤشرات الثلاث، احتلت الجزائر المقدمة بالنسبة لتونس فيما يتعلق بكل من نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حيث جاءت في الترتيب رقم 5 مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 8، وكذلك المرتبة 6 للجزائر مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 8 فيما يتعلق بمؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال ستة في المؤسسات المالية الرسمية، في حين تفوقت تونس على الجزائر في الترتيب فيما يتعلق بمؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية حيث حلت في المرتبة 7 في حين جاءت الجزائر في المرتبة وذلك سنة 13 وذلك سنة 2014[xiii].

4. خاتمة:

يعكس الشمول المالي مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى وقدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت، إلا أن دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) مازالت بعيدة نوعا ما عن تحقيق مستويات شمول مالي معتبرة وذلك نتيجة جملة من المعوقات المشتركة بين السلطات الرسمية والأفراد، وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ينعكس تعزيز الشمول المالي إيجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- تعتبر معدلات الشمول المالي المسجلة في دول المغرب الغربي مقبولة إلى حد ما ولكنها دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بنظيرتها لدول الخليج العربي والدول المتقدمة.

- تقارب مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي رغم أن الجزائر تتفوق نوعا ما على تونس والمغرب خلال سنوات الدراسة.

- اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث نجد أن نسبة الذكور أكثر في امتلاك الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في كل الدول المغاربية.

- توجد عوائق كبيرة جدا أمام تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي تختلف من دولة إلى أخرى منها:

- غياب المنافسة بين المؤسسات المالية ما جعلها تدخل في جانب التقليد للخدمات المالية خاصة البنكية في الجزائر لسيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية الوطنية.
- غياب التثقيف المالي: حيث أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي أن مستويات الثقافة المالية للبالغين متواضعة في معظم الدول حيث كانت 45% في تونس و33% فقط في الجزائر.

وللتغلب على هذه المعوقات ندرج مجموعة من التوصيات:

- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية واضحة لتحقيق الشمول المالي.

- ضررورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة ما يتعلق منها بالبنية المالية التحتية والاستفادة مما وفرته تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي قدر الإمكان وتطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات الرقابية الكفيلة بحماية العملاء، إضافة إلى دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية في مناهج التدريس وتكوين أفراد قادرين وراغبين في التعامل مع المؤسسات المالية وتوفير منظومة كاملة قادرة على التكامل والسير نحو الأمام.

- ابتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محاكاة الاحتياجات الفعلية للعملاء الحاليين والمستهدفين والخروج من نطاق التقليد، وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في استخدام الخدمات والمنتجات المالية.

- الاهتمام بالعنصر البشري في البنوك وتكوينه بطريقة تجعله قادر على تبسيط المعاملات وإيصالها بطريقة سلسة للعملاء الذين يصعب على الكثير منهم فهم المصطلحات المالية، إلى جانب تبسيط المعاملات الورقية في حد ذاتها وتخفيفها.

5. قائمة الهوامش المراجع:

[i]. محمد زكريا، **دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي**، منتدى الشمول المالي: التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، المعهد المصرفي المصري، 2015، ص 7.

[ii]. الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، البنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

[iii]. حنين محمد بدر عجوز، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في غزة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2017، ص 10.

[iv]. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2015، ص 3.

[v]. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، صندوق النقد العربي، 2015، ص 1.

[vi]. حنين محمد بدر عجوز، المرجع سبق ذكره، ص 11.

[vii]. عبد الحليم عمار غربي، **دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي -الاقتصاديات العربية نموذجا-**، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد 8، أفريل 2018، ص ص 95-96.

[viii]. **دليل حماية عملاء البنوك**، البنك التجاري الكويتي، ص ص 8-9:
file:///C:/Users/2015/Downloads/FINAL%20CBK%20-%20Customer%20Protection%20Guide%20(Arabic)[9].pdf

[ix]. **الشمول المالي**، بنك الجزائر:
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf

[x]. **ملخص الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي**، البنك المركزي الأردني،
http://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf

[xi]. **الشمول المالي**، اضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، فيفري 2016، العدد 7، ص 2.

[xii]. **الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالميا**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 436، مارس 2017، ص 16.

[xiii]. جلال الدين بن رجب، **دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، جوان 2018، ص 5.